وقد ناقشت الهيئة العليا نتائج هذه الدراسات في اجتماعها الثالث لعام ١٤٠٨هـ المنعقد في ١٤٠٨/١١/٥هـ وقررت "اعتبار الوادي منطقة محمية بيئياً ومنطقة تطوير خاصة خاضعة لاشرافها، الأمر الذي يقتضي ضرورة اقرارها للأنشطة والمشاريع التطويرية واستعمالات الأراضي الجديدة في كامل حوض الوادي وروافده"، وبناء على ذلك تم اجراء العديد من الدراسات واتخاذ الاجراءات الهادفة الى وقف التدهور البيئي للوادي. والتمهيد لوضع استراتيجية شاملة لتطوير الوادي وتوجيه التنمية المستقبلية فيه.

كانت أبرز الاجراءات التي تم اتخاذها بهدف وقف التدهور البيئي للوادي كالتالي:

- تنظيف الوادي من النفايات ومخلفات البناء.
- تعيين مراقبين دائمين في الوادي لمنع رمي المخلفات والنفايات فيه، ومنع التعدي على الأراضي العامة. وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
- اجراء مسح عن الكسارات وأنشطة نقل التربة، وحصر مواقعها والتعرف علي أحجامها، ودراسة أوضاعها القانونية، إلى جانب دراسة الآثار البيئية الناجمة عنها، وكذلك البحث عن مواقع مناسبة بديلة لهذه الأنشطة خارج منطقة الوادي وبعيداً عن العمران، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- مراقبة التعديات على الأراضي العامة والعمل على الحد منها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- حصر الأراضي والأملاك العامة وقد بدأ العمل علي تنفيذ هذه الخطة.